تطور الثورة الجزائرية في الفترة ما بين (1956 - 1958)

بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي بدأت قراراته ترسخ على أرض الواقع، وعلى الرغم من تلقي الثورة ضربتين قاسيتين في شهر أكتوبر 1956؛ تظهر الأولى في تمكن السلطات من الاستيلاء على الباخرة (أتوس س)[1] التي أبحرت من الإسكندرية ليلة الرابع من شهر أكتوبر محملة بأنواع كثيرة من الأسلحة والذخيرة ومتوجهة إلى السواحل الجزائرية أين احتجزت من طرف البحرية الاستعمارية في يوم 16 نفس الشهر.

أما الضربة الثانية فتظهر في إجبار طائرة الخطوط الملكية المغربية على النزول بمطار الجزائر وعلى متنها أربعة من أعضاء القيادة التسعة[2] التي تحملت مسؤولية تفجير الثورة.

ومن جهة أخرى؛ فإن الاحتلال تزعزع في العمق نتيجة الكمّ والنوع الذي أدخل على طرق القتال في مدينة الجزائر وضواحيها، وفي سائر كبريات مدن البلاد وقراها. وهو ما عبرت عنه القيادة المدنية الفرنسية من خلال عجزها على مواجهة نشاط جبهة التحرير الوطني في الميدانين السياسي والعسكري، عندما أقدم "روبير لاكوست" في اليوم السابع من شهر جانفي 1957 على استدعى الجنرال "صالان" والجنرال "ماسي" واسند لهما مهمة إعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة، وهو ما قابلته قيادة جبهة التحرير بعد دخول المضلين بقوة إلى المعركة وذلك بتنظيم الكثير من العمليات الفدائية وبأضراب شامل انطلق من نهاية الأسبوع الرابع من نفس الشهر.

. إضراب الثامنة أيام (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957):

كان هدف جبهة التحرير الوطني من قيامها بإضراب شامل لمدة ثمانية هو ما يلي:

. توسيع الهوة بين جماهير الشعب الجزائري وقوات الاحتلال الفرنسي، وفي هز النفوس المتّرددة والمتشككة وجعلها تقتنع بأن التضامن الوطني هو السبيل الوحيد لتوفير الشروط اللازمة للقضاء على النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية.

---

[1] كانت الباخرة لصاحبها البريطاني "سان بريلفز" وقد اشتراها "أحمد بن بلة" باسم "إبراهيم النيال" السوداني الجنسية يوم 21 جويلية 1956.

[2] الأربعة القادة هم: "أحمد بن بلة"، "حسين آيت أحمد"، "محمد خيضر"، "محمد بوضياف" بالإضافة إلى الصحفي "مصطفى الأشرف".

. تنبيه الرأي العام العالمي أن شعار (الجزائر فرنسية) خرافة لم يعد لها وجود بفعل اجماع الجزائريين على طاعة أوامر جبهة التحرير الوطني.

ورغم نجاح الإضراب إلا أنه لا يمنع من القول أنه أدى إلى استشهاد "محمد العربي بم مهيدي" وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني، وبذلك وضعت نفسها في تناقض في ما يتعلق بمبدأ أولوية الداخل على الخارج خاصة.

. الدور الثانية للمجلس الوطني للثورة أوت 1957:

بعد أن اشتد الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ واستشهاد "محمد العربي بن مهيدي" انتشرت عبر الحدود في شهر مارس 1957 ووجدت في القاهرة صعوبة في ممارسة السلطة بصفة جماعية، وذلك بسبب وجود معارضة مسؤولين هم ممثلين لهذه الهيئة ولكنهم ليسوا أعضاء فيها، وهي المعارضة التي كانت قد بوركت من طرف "أحمد بن بلة" وزملائه المعتقلين بفرنسا منذ اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم يوم 22 أكتوبر 1956.

كانوا كثيرين أولئك الذين احتجوا على إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ وكذا المبادئ والتوجهات التي تمخضت عن الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام، فتأخذ قرار عقد اجتماع جديد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة هذا الاجتماع ضم ثمانية أضاء دائمين من مجموع سبعة عشرة عضوا وهذا بسبب موجة التوقيفات التي مارستها السلطات الاستعمارية خصوصا ضد الزعماء الخمس، وكذلك وجود البعض الآخر بالجزائر، أي أن الاجتماع لم يصل إلى النصاب القانوني وهو مشاركة اثنى عشرة عضوا ممّا استدعى مشاركة الأعضاء الإضافيين المتواجدين بالقاهرة وخمس أعضاء أخرين تمّ إدماجهم بالمناسبة وهم: ("هواري بومدين"، "محمود الشريف"، "محمد العموري"، "عمار بوقلاز"، "عمار بن عودة").

فحضر الاجتماع 23 عضوا كان منهم 10 مصنفين بأنهم عسكريين وهم: ("عمار بن عودة"، "هواري بومدين"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "سليمان دهليس"، "عبد الله بن طوبال"، "كريم بلقاسم"، "محمد العموري"، "عمر أوعمران"، "محمود الشريف").

ومن المصنفين مدنيين هم: ("عبان رمضان"، "فرحات عباس"، "بن يوسف بن خدة"، "محمد بن يحي"، "سعد دحلب"، "أحمد فرانسيس"، "إبراهيم مزهودي"، "الطيب الثعالبي"، "أحمد توفيق المدني"، "أحمد يزيد"، "الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري").

عقد المجلس الوطني للثورة ما بين 20 و28 أوت 1957 أين قرّر ما يلي:

. فيما يتعلق بأولوية الساسي على العسكري والداخل على الخارج، فإن المجلس ألغى قرار مؤتمر الصومام وأكد في لائحته النهائية أنّ الأولوية لا تكون إلا حيث كانت الفعالية وحيث مصلحة الثورة.

. توسيع التمثيل في المجلس الوطني للثورة من 34 إلى 54 عضوا دائما، وهذا بمنح حق التمثيل لقادة الولايات ونوابهم الثلاث، وكذا مسؤولي فيدراليات جبهة التحرير الوطني بفرنسا والمغرب وتونس والقاعدة الشرقية.

. توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعة أعضاء وهم: ("كريم بلقاسم"، "عبد الله بن طوبال"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "محمود الشريف"، "عمر أوعمران"، "عبان رمضان"، "فرحات عباس"، "الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري"، بالإضافة إلى الزعماء الخمس المعتقلين بفرنسا كشرفيين)، وهذا بغرض مشاركتهم مباشرة في اتخاذ القرارات التي تهم مستقبل الثورة.

أمّا هدف الثورة فأتى بالصيغة التالية: ((**إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام**)).

على كلّ؛ فإن هذه اللجنة كانت تبدو على أنها متناسقة لأنها لا تضم خمسة عسكريين وأربعة مدنيين، ثمّ أنها استطاعت بعث النشاط السياسي والدبلوماسي. لكن الهيمنة البارزة للعقداء ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تعجب المحرك الأول للجنة "عبان رمضان"، الذي لم يرضى بالدور الثانوي، وهو الصراع الذي جعله في مواجهة خصومه حتى انتهى به الحال إلى تلك النهاية المؤسفة في شهر ديسمبر 1957.

غير أن اللجنة لم تعاود نشاطها إلا بعد انفراج هذه الأزمة بعد عدة شهور، كان ذلك في شهر أفريل 1958 أين عقد اجتماعا في شكلها الجديد تمحور جدول أعماله في نقطتين هما:

أ . المضايقات التي كان يتلقها جيش التحرير أثناء عبوره الأراضي المغاربية والتونسية التي كانت بها الحركة كثيرة.

ب . توزيع المهام على أعضاء اللجنة، وهي كالآتي:

1 . مديرية الحرب تحت إشراف "كريم بلقاسم".

2 . مديرية التسليح والتموين تحت إشراف "عمر أوعمران".

3 . مديرية الاتصال تحت إشراف "عيد الحفيظ بوصوف".

4 . مديرية العلاقات الخارجية تحت إشراف "الأمين دباغين".

5 . مديرية المالية تحت إشراف "محمود الشريف".

6 . مديرية الداخلية والتنظيم تحت إشراف "عبد الله بن طوبال".

7 . مديرية الشؤون الاجتماعية تحت اشراف "عبد الحميد مهري".

8 . مديرية الصحافة والإعلام تحت إشراف "فرحات عباس".

وفي نفس الشهر وبمبادرة من "كريم بلقاسم" بصفته مشرفا على مديرية الحرب أنشأ ما يسمى لجنة العمليات العسكرية (COM) بغرض توحيد قيادة جيش التحرير الوطني، وتنظيم وحداته الرابضة على الحدود، وكذلك تنسيق نشاطات الولايات بالداخل، وشكلت اللجنة من:

1 . لجنة الشرق: بقيادة العقيد "محمدي السعيد" قائد الولاية الثالثة (القبائل) ويساعده العقيد "محمد العموري قائد الولاية الأولى (الأوراس) و"عمار بوقلاز" قائد القاعدة الشرقية و"عمار بن عودة" ممثلا عن الولاية الثانية (الشمال القسنطيني).

2 . لجنة الغرب: بقيادة العقيد "هواري بومدين" قائد الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) ويساعده "سليمان هليس" (سي الصادق) قائد الولاية الرابعة.

وإذا كانت لجنة الشرق قد وجدت صعوبات مختلفة في عملها بسبب وجود خط موريس المكهرب على طول الحدود، والذي انتهت فرنسا من وضعه بالحدود في 15 سبتمبر 1957 مما جعل الاتصال بين الداخل والخارج صعبا، بالإضافة لعدم التوافق بين أعضاء اللجنة، حيث تمسك كل قائد ولاية بنفوذه وسلطته على جنوده في الولاية، ورفضوا التخلي عن جزء من هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش، بينما كان يحصل العكس في غرب الجزائر حيث تمكن العقيد "هواري بومدين" قائد اللجنة الغربية والعقيد "عبد الحفيظ بوصوف" من خلق الانضباط وتحقيق التعاون بين جميع المسؤولين في غرب الجزائر.

أما فيما يخص المديريات التي أنشأت فكانت البادرة والنواة الأولى لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد خمسة أشهر من ذلك.

على العموم فإنه بداية من سنة 1958 شهدت أحداثا كثيرة أوجبت على لجنة التنسيق اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشهد الوطني والجهوي والدولي لأنه على علاقة وطيدة بمصر الثور. فعلى الصعيد الوطني فإن نقص الأسلحة بفعل الحواجز الحدودية أصبح يؤثر على معنويات المقاتلين بالداخل. وعلى هذا الأساس بذلت القيادة العسكرية مجهودات جبارة من أجل إعادة بعث العمليات على

المستوى الحواجز خصوصا الشرقية أين يتم الحصول على أسلحة بكميات معتبرة ومن مختلف كل الأنواع من الدول الصديقة.

وقد خلفت هذه الهجمات المتكرّرة صدى وحشي لدى القوات الاستعمارية الفرنسية التي كان رد فعلها بقنبلة الولاية الحدودية التونسية الجزائرية ساقية سيدي يوسف في يوم 8 فيفري 1958 مما خلف عشرات القتلى والجرحى.

. على الصعيد الخارجي:

فقد شاركت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر مونروفيا بليبيريا، وكذا أكرا بغانا أين تمّت مناقشة مستقبل القارة السّمراء التي كانت فريسة للاستعمار، وذلك بالدعوة إلى التخلص منه.

فخلفت هذه الضربات الموجعة المتتالية لجيش التحرير الوطني، وكذا تجنيد الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني نوعا من اللاإستقرار في الهرم السياسي لفرنسا، بحيث توال سقوط أربع حكومات في غضون شهور قليلة وكذلك الانقسام الذي مسّ الأحزاب والرأي العام الفرنسي ممّا أدى في النهاية إلى انهيار الجمهورية الرابعة.

. مؤتمر طنجة 25 أفريل 1958:

هذه الصعوبات من جهة، وتلك النجاحات من جهة أخرى كانت قد شجعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى بعث النشاطات السياسية والدبلوماسية المكثفة والتي تمخضت عنها تنظيم مؤتمر طنجة يوم 25 أفريل 1958، الذي صمّ إلى جانب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر وحزب الاستقلال المغربي عن المغرب الأقصى والحزب الدستوري الجديد عن تونس، فأرس قواعد متينة للتنسيق بين الدول المغاربية الثلاث في ميدان الكفاح السياسي الواحد كما أن هذا المؤتمر هو الذي دعم بقرار جبهة التحرير الوطني في تشكيل حكومة جزائرية.